السياسة الجزائية العراقية اتجاه جرائم الذكاء الاصطناعي

الاستاذ المشرف : محمد على حاجى ده ابادى
دكتوراه في القانون الجنائي وعلم الاجرام . استاذ مشارك في كلية القانون /جامعة قم–ايران
Dr-hajidehabadi@yahoo.com

طالبة الدكتوراه : عذراء عبدالله حاشي
جامعة قم /كلية القانون /قسم القانون الجنائي –ايران
Dhrabdallh10@gmail.com

الكلمات المفتاحية: السياسة الجزائية العراقية ، جرائم الذكاء الاصطناعي ، المسؤولية الجنائية ،التشريع الجنائي ، القانون المقارن.

كيفية اقتباس البحث

ده ابادى، محمد على حاجى ، عذراء عبدالله حاشي، السياسة الجزائية العراقية اتجاه جرائم الذكاء الاصطناعي،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٩ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Criminal Policy of Iraq Regarding Crimes Involving Artficial Intelligence

Dr.Muhammad Ali Haji Dehabadi

Athraa Abdullah Hashi

Keywords : Iraq criminal policy , artificial intelligence crimes, criminal liability**,** criminal legislation , comparative law.

How To Cite This Article

Dehabadi, Muhammad Ali Haji, Athraa Abdullah Hashi, The Criminal Policy of Iraq Regarding Crimes Involving Artficial Intelligence,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2026,Volume:16,Issue 9.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

Artificial intelligence (AI) represents one of the most pressing challenges facing Iraqi criminal policy, as modern applications of this field have generated new patterns of criminal behavior that do not easily align with the traditional provisions of the Penal Code. Such crimes are characterized by complex features, including their transnational nature, the ability to conceal the offender's identity, and the difficulty of attributing responsibility among the programmer, the user, or the autonomous system itself. Although Iraqi legislation has addressed certain aspects of cybercrime in general, it has not specifically regulated crimes arising from intelligent systems.

Currently, criminal policy relies mainly on legal adaptation, meaning the attempt to fit these acts into existing provisions. This approach raises difficulties concerning both the material and moral elements of crime, in addition to the limited technical tools available for criminal investigation.

Moreover, judicial and security authorities lack specialized expertise in analyzing sophisticated digital evidence, which weakens deterrence and preventive mechanisms. Nevertheless, the Iraqi legal framework remains in a formative stage and is capable of development. Progress can be achieved through the adoption of specific legislation on AI-related crimes, the expansion of international and regional cooperation, and the strengthening of digital infrastructure capacities. It is also necessary to establish specialized investigative units and to promote a preventive policy based on awareness and the protection of rights and freedoms.
Accordingly, Iraqi criminal policy can be described as transitional: it has not yet reached a stage of comprehensive regulation, but it possesses the elements needed for further development. Drawing upon comparative experiences—such as French and European legislation—while taking into account Iraq's social and legal particularities, provides a pathway toward building a more effective and adaptive criminal policy against the challenges posed by artificial intelligenc...

الملخص

يشكل الذكاء الاصطناعي احد ابرز التحديات التي تواجه السياسة الجزائية في العراق ، اذ ولدت التطبيقات الحديثة لهذا المجال انماطا جديدة من السلوك المجرم لا تنسجم بسهولة مع النصوص التقليدية في قانون العقوبات ، وتتميز هذه الجرائم بخصائص معقدة مثل الطابع العابر للحدود وامكانية اخفاء هوية مرتكبها . فضلا عن صعوبة تحديد المسؤولية بين المبرمج او المستخدم او النظام الذاتي ، ورغم ان التشريعات العراقية قد تناولت بعض صور الجرائم المعلوماتية بشكل عام الا انها لم تتطرق بشكل مباشر الى الجرائم الناشئة عن الانظمة الذكية .

حاليا تعتمد السياسة الجزائية على منهج التكييف القانوني اي محاولة ادخال هذه الافعال ضمن نصوص قائمة وهو ما يثير اشكاليات خاصة بالركن المادي او المعنوي للجريمة ، اضافة الى محدودية الوسائل التقنية المتاحة للتحقيق الجنائي كما ان الاجهزة القضائية والامنية تعاني من نقص في الخبرات المتخصصة في تحليل الادلة الرقمية المعقدة ، الامر الذي يضعف من فعالية الردع والوقاية .ومع ذلك فان الاطار القانوني العراقي ما زال في طور التشكل ويمكن تطويره عبره استحداث تشريعات خاصة بجرائم الذكاء الاصطناعي ، وتوسيع نطاق التعاون الدولي والاقليمي ، فضلا عن تعزيز قدرات البنية التحتية الرقمية ، كما يتطلب الامر انشاء وحدات تحقيق متخصصة وتبني سياسة وقائية قائمة على التوعية وحماية الحقوق والحريات ،

وبناء على ذلك يمكن القول ان السياسة الجزائية العراقية تمر بمرحلة انتقالية و فهي لم تصل بعد الى مرحلة التنظيم الشامل لكنها تمتلك مقومات التطوير من خلال الاستفادة من التجارب المقارنة كالتشريع الفرنسي والاوربي مع مراعات الخصوصية الاجتماعية والقانونية .

المقدمة/

في ضوء التطورات التكنولوجيا السريعة ، اصبح الذكاء الاصطناعي جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية والعمليات الاقتصادية والاجتماعية ، ومع ذلك يرافق هذه التطبيقات امكانيات جديدة للارتكاب الاجرامي ، بما في ذلك التلاعب بالبيانات . الابتزاز الالكتروني ، والتزوير الرقمي باستخدام انظمة ذكية وقد ظهرت الدراسة ان السياسة الجزائية العراقية لا تزال تعتمد على النصوص التقليدية . ما يضعف قدرة الدولة على الردع والمحاسبة بفعالية ، و بسبب التطور الالكتروني الذي اخذ يتطور سريعا سنة بعد اخرى الى ظهور الكثير من جرائم الذكاء الاصطناعي حيث وصل التطور الى برمجة هذا الاجهزة على تحديث نفسها بين فترة واخرى لتصبح لتصبح قادرة على اتخاذ الخيارات وحدها من دون الحاجة ان يقوم المبرمجين ببرمجتها كالانسان البشري [١] ومن الجدير بالذكر ان القرن العشرون وبداية القرن الحالي تميز عن غيره من القرون الاخرى بالتطورات لم يسبق لها من قبل ، وذلك بسبب ظهور تقنيات متطورة وحديثة لم يكن لها وجود من قبل منها صناعة الروبوتات التي اخذت تستخدم في مجالات شتى منها العلمية والعملية والصحية والخاصة وفي مكافحة الجرائم والتصنيعات العسكرية وغيرها من مجالات الحياة [٢] حيث ان هذا التطور في الالات الذكية واستخدامه في مجالات لا يستطيع الانسان القيام بها بل تفوقت عليه في بعض الاحيان ، تم استخدامه في مجالات اخرى كالقتل والسرقة وغيرها من الجرائم الاخرى ، الامر الذى جعل التساؤلات كثيره حول المسؤولية الجنائية بخصوص هذه الجرائم

لذا كان من المهم جدا البحث في موضوع المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الذكاء الاصطناعي هل هي تقع على الاله نفسها ام تقع على الشركه التي قامت ببرمجة هذه الالة ام على المالك نفسه . لذا يهدف البحث الى دراسة الاطار القانوني الحالي للسياسة الجزائية في العراق تحليل التحديات المتعلقة بالمسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي واستعراض التجارب المقارنة لتعزيز قدرة التشريع العراقي على مواجهة هذه الجرائم الحديثة ، كما يسعى البحث الى اقتراح توصيات عملية لتطوير النصوص التشريعية والاجرائية بما يضمن تحقيق التوازن بين فعالية الجزاء وحماية الحقوق والحريات الاساسية .

اهمية البحث...

تعتبر مسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي من المواضيع الحديثة والمواكبة للتطور الحاصل في المجتمعات المتطورة ، والتي تدخل بقوة في الساحة القانونية لكثرة المخاطر التي قد تتسبب بها اذا استخدمت بصورة غير صحيحة وذلك بسبب التطور السريع في مجالات الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة سواء تم استخدامها في القطاع الخاص او القطاع الحكومي ، لذا تتركز اهمية هذا البحث في بيان المسؤولية الجنائية للجرائم التي ترتكب بواسطة الذكاء الاصطناعي حيث يتطلب الامر الى تحديد المسؤولية الجنائية لكي يتم معاقبة مرتكب الجريمة طبقا لمبدأ شخصية العقوبة وشخصية المسؤولية فلا تكون هنالك مسؤولية جنائية الا على الشخص الذي ارتكب الفعل الاجرامي ،حسب ما نص عليه القانون وبما ان الانسان يختلف عن الروبوت هنا كما هو معلوم ان الانسان اذا ارتكب جريمة ما فان المسؤولية الجنائية تقع عليه وبالتالي يعاقب حسب ما نص عليه القانون، اما الروبوت ليس من المعقول ان يتم معاقبته لانه اله فليس من المعقول اعتباره كلانسان حتى وان كان يتمتع باعلى مستويات الذكاء مهما يكن تبقى مجرد اله، وهنا تبرز اهمية البحث في تحديد المسؤولية الجنائية اذا ارتكب الذكاء الاصطناعي جريمة معينه . او ساهم في ارتكاب جريمة ما وهنا نكون امام اشكاليات قانونية معقده حول ما مدى مساءلة الاجهزة ذات الذكاء الاصطناعي او نقوم بتحميل المسؤولية للاشخاص الذين قاموا ببرمجة الذكاء الاصطناعي هنا لا بد من الاشاره الى هذه القصور في النصوص القانونية الحالية والعمل جاهدا على ايجاد حلول قانونية وتفسيرات قضائية وفقهية تساعد على تحديد السياسة الجنائية العراقية في هذا المجال.

اهداف البحث /

١-توضيح الاسس النظرية التي تقوم عليها السياسة الجزائية في مواجهة الجرائم المستحدثة الناتجة عن الذكاء الاصطناعي

٢-الكشف عن مدى كفاية القواعد الجنائية العراقية في التصدي لجرائم الذكاء الاصطناعي

٣-ابراز التحديات العملية والقانونية التي تواجهه المشرع العراقي في ميدان مكافحة هذه الجرائم

٤-دراسة التجارب المقارنة للاستفادة منها في تطوير السياسة الجزائية العراقية

٥-صياغة مقترحات عملية تسهم في تعزيز الحماية الجنائية من مخاطر الذكاء الاصطناعي [٣]

اشكالية البحث...

ان المشكلة الرئيسية والمهمة في هذا البحث تكمن في ما يسمى بالذكاء الاصطناعي ، حيث ان ظهوره ادعى الى ظهور الكثير من الاشكاليات القانونية يجب حلها لانه كما هو معروف منذ

وجود البشرية يوجد قوانين معينه حيث ان الشخص عندما يرتكب فعل مخالف للقانون فانه يعاقب على فعله وهذه القوانين موجوده منذ الازل ولكن بعد ظهور ما يسمى بالذكاء الاصطناعي هنا اثار الكثير من التساؤلات ومشاكل كثيره لم تكن في الحسبان ، كما هو الحال لو ارتكب روبوت الي المستخدم في العلاجات الطبيه بخطأ طبي تسبب بوفاة الانسان او تسبب بعاهة مستديمة له في هذه الحاله القاضي هل يأمر الروبوت بدفع تعويض له او يضعه داخل السجن ، حيث اثير هذا الموضوع الكثير من المناقشات القضائية من اجل الوصول الى حل قانوني مناسب اتجاه جرائم الذكاء الاصطناعي ،لانه من المحتمل في المستقبل القريب جدا سوف يحتل الذكاء الاصطناعي ادوار كثيره من حياتنه الخاصه حيث انه سوف يستخدم في قيادات المركبات بصوره كبيره وكذلك في الالات التي تعمل بصوره مستقله عن الانسان كما هو الحال في الهواتف النقاله وغيرها من اجهزة الذكاء ، لذا هنالك سؤال مهم جدا هو هل بالامكان منح الذكاء الاصطناعي الشخصية المعنوية والاعتبارية وهو يكون مشمول بالعقوبات المقرره في قانون العقوبات الجزائية فيما اذا ارتكب الذكاء الاصطناعي جريمه ما ام تتحدد المسؤولية على الشخص الذي قام بصنعها او الذي برمجها ، وما هي العقوبات التي تكون مخصصه لجرائم الذكاء الاصطناعي .

منهجية البحث.....

اتعبت في هذا البحث منهج التأصيل والتحليل ، وذلك لتناسبها مع طبيعة البحث حيث اقوم بجمع المعلومات ، وتحليلها واستخراج اقوال فقهاء القانون وبالتالي اتخاذ الاقوال المناسبة للموضوع ، بعد ذلك نقوم باستخلاص اهم النتائج التي نتوصل اليها من خلال البحث ، من اجل التوصل الى تحليل ظاهرة الذكاء الاصطناعي

خطة البحث .....

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين ، المبحث الاول يتكون من ثلاث مطالب ، اما المبحث الثاني يتكون من مطلبين والخاتمة والنتائج والتوصيات ، وفيما يخص المقدمة فانها تشمل اهمية البحث ، اهداف البحث ، اشكالية البحث ، ومنهجية البحث ، ومن ثم تقسيم المباحث الى مطالب :

المبحث الاول ///الاطار العام لجرائم الذكاء الاصطناعي

المطاب الاول :مفهوم الذكاء الاصطناعي من منظور القانون العراقي

المطلب الثاني: الجرائم المرتبطة بجرائم الذكاء الاصطناعي

المطلب الثالث: المسؤولية الجنائية لجرائم الذكاء الاصطناعي

المبحث الثاني//التكيف القانوني لجرائم الذكاء الاصطناعي

المطلب الاول : اساس التكيف القانوني

المطلب الثاني : الجزاءات والعقوبات القانونية لجرائم الذكاء الاصطناعي

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المبحث الاول

اطار العام لجرائم الذكاء الاصطناعي

في الفترة الاخير شهدت الحقبة الحالية تطورا سريعا وواسعا في ظهور الذكاء الاصطناعي والتي اخذت مجالا واسعا في جميع ادوار الحياة منها التعليم والامن والرعاية الصحية والاقتصاد وغيرها من ادوار الحياة المهمة [٤]وقد ادى هذا التطور الواسع والسريع الى ضهور تحديات قانونية واخلاقية لم تكن موجوده في الماضي لاسيما فيما يخص المسؤولية الجنائية والحماية القانونية من المخاطر التي تكون محتملة او مرتبطة بهذه التقنيات المتطورة [٥].حيث ان الذكاء الاصطناعي في الوقت الحالي لم يعد مجرد اداة بل انه يعتبر اداة خطيرة قد تتحول الى فاعل غير بشري له تأثيرات مباشرة في اتخاذ قرارات مهمة قد يترتب عليها اضرارا معنوية للافراد او اضرارا مادية خطيرة قد تضر الدولة التي تستخدمه ايضا . لذا ظهرت الحاجة الملحة في البحث عن جرائم الذكاء الاصطناعي وتحديد الافعال المحظورة التي قد ترتكب بواسطة الذكاء الاصطناعي وفهم طبيعته القانونية وتحديد مسؤولية الاشخاص الذين يرتكبونها ومعرفة قوة القواعد الجنائية التقليدية في مواجهة هذا النوع من الافعال المحظورة

ومن اجل ذلك فان البحث في جرائم الذكاء الاصطناعي يتطلب بحثا دقيقا للتقنيات محل البحث ودراسة شاملة قانونية معمقة لأبعادها الجنائية لذا سوف نتطلع في هذا المبحث الى التطرق الى مفهوم الذكاء الاصطناعي في القوانين العراقية وكذلك معرفة الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي فضلا عن دراسة المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي .

المطلب الاول// مفهوم الذكاء الاصطناعي من منظور القانون العراقي

لا يوجد هنالك تعريف محدد او متفق علية من قبل علماء التكنلوجيا على مفهوم الذكاء الاصطناعي حيث ان هنالك اختلاف كبير بينهم منذ اختراع الالة البسيطة واستمر الى الوقت الحالي حيث ان البعض منهم اعتبره احد فروع علوم الكمبيوتر وهو الركيزة الاساسية التي يعتمدون عليها في صناعة التكنولوجيا في الوقت الحالي لذا يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي على انه (هو امكانية الالات الرقمية واجهزة الكمبيوتر على القيام باعمال معينه مشابهة الى حد كبير بتلك الاعمال التي تقوم بها الكائنات الذكية مثل التفكير والتعليم والبرمجة والنطق وغيرها

من الامور التي تتطلب التفكير والعقل حيث ان الهدف من الذكاء هو الوصول الى مرحلة تشبه البشر بصورة كبيره جدا حيث يقوم الذكاء الاصطناعي بتوفير خدمات مختلفة للبشرية من تعلم او تصميم او تفكير او تخطيط وغيرها من الامور المهمة اذا استخدم بطريقة صحيحة)[٦]

هنالك تعريفات اخرى كثيره مرتبطة بالذكاء الاصطناعي من هذه التعريفات تعريف (جون مكارثي)[٧] الذي عرف الذكاء الاصطناعي على انه عباره عن وسيلة لصنع الكمبيوتر او الي يتم التحكم به عن طريق الكمبيوتر او عباره عن جهاز يفكر بطريقة ذكية مقاربه الى حد ما الطريقة التي يفكر بها البشر الاذكياء وذلك يتم عن طريق دراسة العقل البشري حيث يتم دراسة العقل البشري من كافة الجوانب من حيث التفكير والتصرف واتخاذ القرارات وغيرها ثم تستخدم نتائج هذه الدراسة في صنع وتطوير البرامج الذكية [٨].لقد اخذ التطور التكنولوجي للذكاء الاصطناعي منحنيات عالية الدقة واصبح من اقوى واسرع انواع التطورات التكنولوجية الحديثة حيث اصبحت تتميز بالدقة والمرونة واصبح لها تأثير كبير في تطور البنية التحتية الرقمية للمؤسسات [٩]

نظرا لكثرة مفاهيم وتعريفات الذكاء الاصطناعي في الوقت الراهن ادى الى اختلاف الباحثون على الاتفاق على تعريف محدد للذكاء الاصطناعي قسم منهم وصفه بانه عبارة عن سلوكيات انظمة الذكاء الاصطناعي التي تتفق مع سلوكيات الذكاء البشري والقسم الاخر يرفض هذا الوصف ويقول ليس من الضروري ان تتماشى الانظمة مع نفس الوضع ،ولكن اتفق الجميع على صنع الى بنظام ذكي يتفوق على العوائق التي تعيق الذكاء البشري او تبطئه،[١٠] حيث نستنتج مما سبق ان الذكاء الاصطناعي هو علم يهدف الى جعل الحاسوب الالي وغيره من الالات والروبوتات تكتسب صفة الذكاء [١١] من الجدير بالذكر ان الله سبحانه وتعالى انعم على البشر بقدرات مميزه لا تستطيع اي اله الوصول اليها مهما قام الانسان باعمال من اجل اكمال الشي الناقص وذلك بسبب الامكانية التي اعطاها الله سبحانه وتعالى للأنسان وميزه بالعقل حيث انه مهما بلغ التطور في الذكاء الاصطناعي الا انه يبقى يفتقد لجانب الاحساس والجانب الانساني الموجود لدى الانسان على الرغم من محاولات عديدة من قبل بعض العلماء في صنع ادمغة الكترونية مشابهة للعقل البشري ،ولن لم يتمكنوا من الوصول الى طريقة لزرع الانسانية داخل هذه الالات الذكية المتطورة [١٢]

المطلب الثاني// الجرائم المرتبطة بجرائم الذكاء الاصطناعي

هنالك انواع جديده ومتطورة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي ظهرت بسبب التطور التكنلوجي والتوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي في شتى مجالات الحياة في هذا المطلب سوف نقسم هذا الجرائم الى صنفين

اولا- الجرائم التقليدية التي يرتكبها الانسان بواسطة استخدامات الذكاء الاصطناعي بصوره سيئه//

١-جريمة التزوير والاحتيال : حيث يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في جرائم الاحتيال والتزوير عن طريق انشاء صور مزيفة للاشخاص او انتحال شخصية شخص ما عن طريق الذكاء الاصطناعي او صوره وغيرها من جرائم الاحتيال والتزوير [١٣]

٢-وكذلك ايضا التعدي على الخصوصية: حيث يتم ذلك عن طريق التجسس على الاشخاص وتتبعهم بصوره سريه عن طريق استخدام خوارزميات اختراق وتجسس على الشخص من دون علمه [١٤]

٣-كذلك ايضا الهجمات السيبرانية :حيث يتم ذلك عن طريق انشاء فايروسات الكترونيه بواسطة الذكاء الاصطناعي تكون متكيفة بصوره متطوره جدا يمكنها التكيف مع اي وضع [١٥] وغيرها من الجرائم الاخرى

ثانيا- الجرائم التي يقوم بها الذكاء الاصطناعي او التي تنسب اليه / ويقصد بها هي الجرائم التي ترتكب بواسطة استقلال اجهزة الذكاء الاصطناعي منها

١-القرارات الالية الخاطئة : من الجرائم التي تنسب الى الذكاء الاصطناعي على سبيل المثال العلاجات التي تعطي الى المريض عن طريق انظمة طبية الكترونية او عن طريق تقنيات الذكاء الاصطناعي او ارتكاب ضرر مثلا سياره ذاتية القيادة تدهس طفلا عن طريق الخطا وغيرها من الجرائم الاخرى [١٦]

٢-انشاء ثغرات ذات ميول متطرف يحرض على العنصرية والحض على الكراهية بسبب المعلومات الى يتم ادخالها الية مثل انشاء روبوتات (chatbots)[١٧]

٣-فضلا عن ذلك بدا بتصنيع روبوتات قاتله تستخدم في التقنيات الحربية وتصنيع الاسلحة العسكرية وهو موضوع مثير للجدل في الوقت الحالي [١٨]

المطلب الثالث// المسؤولية الجنائية لجرائم الذكاء الاصطناعي

لقد ادى التطور الذي واكب الحياة الاجتماعية الى ظهور العديد من جرائم الذكاء الاصطناعي حيث اعطى الذكاء الاصطناعي للالات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي القدرة الخطرة على ان تقوم بتطوير نفسها الى مرحلة تقوم باتخاذ القرارات بنفسها من دون ان يقوم العقل البشري ببرمجتها ،حيث ان هذه الطريقة بدات تنتشر في اغلب مجالات الحياة العلمية والعملية والصحية والعسكرية والاجتماعية وفي مكافحة الجرائم ، وغيرها من الامور الاخرى [١٩] وبسبب التطور الذي حصل كان لا بد من البحث عن المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي ،حيث يمكن

ان تقع الكثير من الجرائم بواسطة الذكاء الاصطناعي على الحياة الخاصة للفرد مثال على ذلك برمجة الة معينة او ربوت معين على قتل الانسان [٢٠] او ان يقوم الروبوت المبرمج على مساعدة الاشخاص ذوي الاعاقة بتركهم مخالفة للتعليمات المبرمجة له مثال على ذلك ان يقوم الروبوت بترك الشخص الضرير في مكان عام من دون المساعده وبالتالي قد يتعرض للخطر [٢١] ومن الجدير بالذكر انه ليس بالضرورة ان يكون الذكاء الاصطناعي دائما يستخدم بالطريقة السيئة بل العكس يمكن استخدامه في كثير من الامور الايجابية كما حدث في بعض الدول التي استخدمته بطريقه صحيحه منها الولايات المتحدة الامريكية [٢٢] لذا سوف نقوم بتحديد اطراف المسؤولية الجنائية من المالك او المصنع للذكاء الاصطناعي او المبرمج لهذه الالات لذا سوف نتطرق في هذا المطلب الى اولا .ما المقصود بالمسؤولية الجنائية ، ثانيا. تحديد الاشخاص الذين يتحملون المسؤولية الجنائية

اولا– ما المقصود بالمسؤولية الجنائية :للمسؤولية معنيان المعنى الاول مجرد والمعنى الثاني واقعي حيث يقصد بالمعنى المجرد [٢٣]، هي مسؤولية الشخص بالتحمل تبعيات سلوكه اي ان هذه الصفة هنا متلازمة للفرد سواء ارتكب فعل يحملة المسؤولية ام لم يقع [٢٤]، اما المعنى الاخر هو ان يقوم الفرد بتحمل نتيجة الفعل الذي صدر منه حقيقة وهنا المسؤولية الجنائية ليست مجرد صفة متصلة بالفرد بل هي جزاء ايضا للفعل الذي ارتكبة [٢٥]

لذا يمكن تعريف المسؤولية الجنائية هي ان يقوم الشخص بتحمل تبعية الفعل الذي صدر منه ، ومن ذلك قولهم (انا برئ من مسؤولية هذا العمل)[٢٦] اما من الناحية الفقهية فيمكن تعريف المسؤولية الجنائية على انها هي تحمل الانسان نتيجة العمل او القول الذي قام به الفرد والتي تعتبر مخالفة ومجرمة وهو بكامل ارادته وقواه العقلية ففعل فعلا محرما . حيث يلاحظ ان هنالك اتفاق مابين المسؤولية الجنائية وما بين الشريعة الاسلامية اذا انهما يكملان بعضهما الاخر لان مصدر القوانين في الشريعة الاسلامية من عند الله تعالى حيث ان المسؤولية الجنائية تكون تحت طائلة القانون اما الشريعة الاسلامية تكون منبثقة من فكرة الحرام والحلال والايمان بالله تعالى واليوم الاخر [٢٧] ، لذا لم يعد كافيا ان تقوم المسؤولية الجنائية ان يقوم الشخص الجاني فعلا مخالفا تترتب علية نتيجة ضاره بل لا بد من تتوفر هنالك جريمة بالشروط التي يفرضها الفقه الجنائي الحديث [٢٨]

ثانيا– ما مدى المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي : كما هو معروف في كل القوانين والتشريعات القانونية انه لا تقوم المسؤولية الجنائية على الشخص الا اذا كان بكامل قواه العقلية ان يكون مدركا لما يقوم به اي انه يميز ما بين الافعال المشروعة التي يجب عليه القيام

بعها وبين الافعال الغير المشروعة التي يجب عليه ان لا يقوم بها [٢٩]، ولا يكفي ان يكون مميزا للامور بس يجب ان يكون مدركا وبكامل ارادته ايضا اي ان يكون الشخص حر في تصرفاته غير مجبور عليها بسبب وضع خارجي عليه كالمرض وغيرها من الامور [٣٠] من الجدير كذلك ان الشخص يتمتع بداخلة بقدر معين من الحرية في تصرفاته التي يمكن للفرد التحكم في تصرفاته ولكن اذا انساقت هذه التصرفات تحت تأثيرات خارجيه لا يمكن للفرن ان يقوم بالسيطرة عليها هنا تنتفي حرية الاختيار وبالتالي تنتفي المسؤولية الجنائية و في بداية التشريعات في القرون الماضية اختلفت الشرائع ففي العصور والمجتمعات البدائية لم تقر المسؤولية اتجاه الحيوانات والجماد الا في حالات نادرة جدا مثال على ذلك كانت في بعض قبائل اوغندا يفرضون عقوبة على الفيلة اذا ما قامت باتلاف مزارعهم او قتل شخص ما يحكون بقتل هذه الفيلة ، وكذلك يقومون بقطع الاشجار اذا سقط احد الافراد من فوقها [٣١] اما فيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي في حال اذا ارتكب جريمة معينة سواء ، بالضرب او الجرح او القتل . هنا يصبح الذكاء الاصطناعي جزءا من المجتمع البشري لا يمكن فصلة او عزلة من حيث الاثار الصادرة منه شواء اثار ايجابية او اثار سلبية ،[٣٢] حيث من الجدير بالذكر في حال اذا ارتكب ربوت معين جريمة ما هل يعتبر هو المسؤول عن هذه الجريمة التي وقعت ؟ مثال على ذلك وقعت في اليابان عام (١٩٨١) جريمة قتل على يد ربوت ألي في احدى مصانع الدراجات النارية حيث توهم الربوت على ان الشخص يشكل تهديدا عليه فقام بقتل[٣٣] ، هل في هذه الحالة تعتبر الالة عليها مسؤولية جنائية لانها تسببت بقتل انسان ام المسؤولية تقع على من قام بصناعتها وبرمجتها ، كما هو معروف لقيام المسؤولية الجنائية يجب ان يتوفر عنصرين العنصر الاول ، هو الخارجي اي الفعل الاجرامي الذي يرتكبه اما العنصر الثاني هو الداخلي العقلي اي ما يقصد به هو (توفر القصد العام التي يدفعه لارتكاب الجريمة) حيث في حال تغيب احد هذين العنصرين فلا تقوم المسؤولية الجنائية ، وهنا ترجع اغلب الاراء الى ان المسؤول يكون الوكيل البشري ، اي الشركة التي قامت بصنعة او تقع المسؤولية على الشخص الذي يمتلكه حيث انه يمكن للمالك ان يلاحظ ما اذا كان الربوت يشكل خطرا ام لا ٣ هذا فيما يتعلق بمفوضية الخبراء الاوربيين ،

فضلا عن ذلك نصت الشريعة الاسلامية على ان القتل شبه العمد يكون متحقق في حال حدوث جرح او تحريق او تغريق بدون وجود نيه لدى الجاني بالقتل ، اما في حال اتجهت ارادته ونيته اي توفر قصد الاعتداء فيما ذكرت اعلاه فتقوم المسؤولية الجنائية [٣٤] من خلال ذلك يتضح لنا ان المسؤولية الجنائية بصورة عامة تكون على الاشخاص الطبيعين فقط دون غيرهم وان الفرد هو

وحدة يكون مسؤولا جنائيا عن الجريمة التي تقع [٣٥] لان الانسان هو المفكر والمسخر اما الوسائل فهو الذي يكون المسؤول عليها حيث اذا ارتكب جريمة عمدية عن طريق ربوت معين فيكون هو المسؤول الرئيسي عن الفعل الذي وقع واذا كان قد وقع بصورة عمدية اما في حال وقعت جريمة عن طريق الخطأ ما بواسطة اله او ربوت فتكون المسؤولية هنا غير عمدية [٣٦]

وانا كباحث اتفق مع ما ذكرته اعلاه اذا قام ربوت معين او اله معينة بجريمة معينة فمالك الربوت او الاله هو الذي تقع عليه المسؤولية سواء وقعت جريمة بصورة عمدية او غير عمدية .

المبحث الثاني //التكيف القانوني لجرائم الذكاء الاصطناعي

اصبح الذكاء الاصطناعي جزءا مهما من حياتنا اليومية فهو يستخدم في الطب والتعليم والامن وحتى في المجالات الاقتصادية والصناعية ، لكن مع هذه الفوائد الكبيرة ظهرت مشكلات قانونية جديدة من اهما من هو الذي يتحمل المسؤولية الجنائية اذا تسبب الذكاء الاصطناعي في ارتكاب جريمة او احداث ضرر ،القانون التقليدي يقوم على فكرة ان المسؤولية تحمل على انسان لدية ادراك وارادة بينما الذكاء الاصطناعي مجرد نظام لا يملك قصدا جنائيا لذلك برزت الحاجة الى تحديد التكيف القانوني اي هل يشمل المبرمج او المستخدم او الشركة المنتجة المسؤولة ام يجب التفكير في منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية محددة ؟ هذه التساؤلات تجعل موضوع التكيف القانوني لجرائم الذكاء الاصطناعي عن القضايا المعاصرة التي تستحق البحث والدراسة لضمان تحقيق التوازن بين الاستفادة من التكنولوجيا وحماية المجتمع من مخاطرها.

المطلب الاول / اساس التكيف القانوني وشروطه

يعد التكيف القانوني من اهم المراحل الاولية في اي دراسة او معالجة قانونية ، اذ يمكن الباحث او القاضي او رجل القانون من تحديد الوصف القانوني الصحيح للواقعه المعروضة ، فالتكيف ليس مجرد عمل تقني ، بل هو عملية عقلية مركبه تهدف الى اضفاء الصبغة القانونية الملائمة على واقعة مادية او سلوك بشري معين ليتسنى اخضاعه ،للنص القانوني وقد ذهب بعض الفقاء الى ان التكيف هو (العملية التي يتم من خلالها تحديد القاعدة القانونية الواجبة التطبيق على الواقعة المعينة)[٣٧]

اولا–اساس التكيف القانوني /يقوم التكيف القانوني على اسس متعددة يمكن حصرها بعدة نقاط منها

١–النصوص التشريعية : تمثل النصوص المكتوبة المصدر الاول للتكيف القانوني فهي التي تحدد الاوصاف القانونية للوقائع و على سبيل المثال (اذا ارتكب شخص ما فعلا يتمثل في اختلاس المال العام ، فان النصوص الواردة في قانون العقوبات هي التي تحدد ما اذا كان الفعل

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦ / العدد ٩

يكيف كجريمة اختلاس او سرقة او اي وصف اخر ، وهنا يظهر دور المشرع في توفير نصوص دقيقه تعين القاضي على التكيف السليم [٣٨]

٢-المبادئ العامة وروح التشريع : في كثير من الاحيان قد لا يوجد نص صريح يعالج الواقعة محل الجريمة خاصة مع التطور التكنلوجي ، وظهور جرائم مستحدثة مثل الجرائم المعلوماتية او الاعتداء على البيانات الشخصية ، وفي هذه الحالة يعتمد التكيف القانوني على المبادئ العامة وروح التشريع كقاعدة (لا جريمة ولا عقوبة الا بنص القانون) او مبدأ حماية الحقوق والحريات [٣٩]

٣-الفقه والاجتهاد القضائي : يلعب الفقه دورا اساسيا في توجيه عملية التكيف من خلال الدراسات النظرية ، التي تبرز المعايير والضوابط ، اما القضاء هو الذب يقوم بتطبيق هذه القواعد او الضوابط على الجرائم الواقعة ، ويكون بذلك اجتهادات عملية تساعد على رسم التكيف القانوني السليم ، ففي القانون الفرنسي على سبيل المثال اجتهدت محكمة النقض في قرارات عديدة لتكيف جرائم اختراق الانظمة الالكترونية معتبره اياها من قبيل الدخول الغير المشروع الى نظام معالجة المعطيات ، رغم عدم وجود نصوص قانونية صريحة في بدايات الامر ،

٤-الفقه الاسلامي : لا يمكن اهمال دور الفقه الاسلامي في التكيف اذا يقوم على مبادئ عامة مثل مقاصد الشريعة وتحقيق العدل وردء المفاسد فعند غياب النصوص التفصيلية يلجئ الفقهاء الى القياس ، او الاستحسان ، او المصالح المرسلة لتكيف الوقائع وايجاد حكم لها [٤٠]

ثانيا –شروط التكييف القانوني

حتى يكون التكيف القانوني سليما وينتج اثاره يجب ان تتوفر فيه عدة شروط اساسية منها

١-سلامة تصوير الواقعة الاجرامية : يشترط قبل التكيف ان تصور الواقعة بدقة لان اي خطأ في التوصيف العناصر سيؤدي بكل تاكيد [٤١] الى تكيف خاطئ للواقعة على سبيل المثال ، التمييز بين واقعة القتل الخطأ والقتل العمد يتوقف على فهم نية الجاني والوسائل المستعملة

٢-الاستناد الى نصوص صحيحة ونافذه : لا يجوز للقاضي ان يكيف واقعة استنادا الى نصوص ملغية او غير معمول بها ، او الى اجتهاد لا وجود سند له في القانون فالاصل ان التكيف ، يقوم على قاعدة قانونية نافذة وقت وقوع الفعل [٤٢] ،

٣-التقيد بمبدأ الشرعية : خصوصا في القانون الجنائي حيث يشترط ان يكون التكيف مطابقا لقاعدة (لاجريمة ولا عقوبة الا بنص) اي لا يمكن ادخال واقعة في نطاق التجريم او العقاب بمجرد الاجتهاد او القياس والا كان ذلك مخالفا للدستور [٤٣]،

٤-الاتساق مع المبادئ الدستورية والنظام العام : التكيف لا ينبغي ان يتعارض مع المبادئ العليا كحرية الفرد او حماية الحياة الخاصة والا فقد مشروعيته ، على سبيل المثال لا يمكن تكييف فعل جمع البيانات الشخصية بغير اذن الافراد كعمل مشروع لانه يتعارض مع مبدأ دستوري اساسي هو الحق في الخصوصية .

٥-المرونة لمواكبة الوقائع المستجدة : مع التطور التكنلوجي اصبح الزاما ان يتمتع التكييف بدرجة من المرونة تسمح بايجاد وصف قانوني ، لجرائم لم تكن معروفة سابقا مثل جرائم الاختراق او اساءة استخدام البيانات وقد واجه ، القضاء الفرنسي هذا التحدي في بدايات التسعينات حين لم يكن هناك نصوص واضحة فابتكر وصف (الدخول غير المشروع) كأساس للتجريم حتى تدخل المشرع لاحقا ونظم هذه الجرائم صراحة [٤٤].

المطلب الثاني /الجزاءات والعقوبات القانونية لجرائم الذكاء الاصطناعي

مع التطور التكنولوجي المتسارع لم تعد الجرائم مقتصرة على الافعال التقليدية ، بل ظهرت انماط جديدة مرتبطة بالذكاء الاصطناعي ، مثل اساءة استخدام الانظمة الذكية ، او التلاعب بالبيانات او استخدام انظمة ذكية من اجل الحاق الضرر بالاخرين ، لذا اصبح من الضروري على المشرع والقضاء وضع جزاءات وعقوبات واضحة لمواجهة هذه الجرائم وحفاظا على النظام العام وحماية الحقوق الفردية [٤٥]

اولا-العقوبات الجنائية :

١-العقوبات السالبة للحرية : تنص القوانين على السجن كعقوبة اساسية ، للجرائم المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي خاصة اذا ترتب عليها اضرا جسيمة للافراد او المجتمع ففي القانون العراقي يطبق قانون العقوبات العراقي رقم (١١١ لسنة ١٩٦٩) على الافعال التي تمس الاموال او البيانات او امن الدولة [٤٦]

٢-العقوبات المالية (الغرامة)تفرض العقوبات المالية على الشركات او الافراد ، الذين يستخدمون الذكاء الاصطناعي بطريقة غير مشروعة فقد نصت اللائحة الاوربية لحماية البيانات على غرامة ، تصل الى ٢٠ مليون يورو اوز ٤% من المبيعات السنوية عند انتهاك قواعد حماية البيانات

٣-المصادرة واتلاف الادوات : يمكن للمحكمة مصادرة الاجهزة والبرمجيات التي استخدمت في ارتكاب الجرائم فقد نص قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية المصري رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ على هذا الاجراء [٤٧]

ثانيا- الجزاءات المدنية :

١-التعويض عن الضرر:قد يترتب على اساءة استخدام الذكاء الاصطناعي اضرار مادية او معنوية ، مثل انتهاك خصوصية او التشهير بالصور والفيديوهات المزيفة في هذه الحالة يكون الشخص ، او المؤسسة المسؤولة ملزمة بتعويض المتضرر وفق قواعد المسؤولية المدنية [٤٨]

٢-وقف النشاط او غلق المنصة : يمكن للمحاكم اصدار اوامر قضائية بوقف نشاط المنصات او اغلاق المواقع الالكترونية المخالفة للقانون لحماية المجتمع ، وقد تبنت المحكمة الاوربية لحقوق الانسان هذا التوجه في عدة قرارات ضد منصات تكنولوجية انتهكت خصوصية الافراد

ثالثا –الجزاءات الادارية :

١-سحب التراخيص : يجوز للجهات الادارية المختصة بسحب ترخيص الشركات التي تستخدم الذكاء الاصطناعي بطريقة مخالفة للقانون ،

٢-المنع من مزاولة النشاط : في حال ثبوت التورط في الجرائم قد يمنع بعض الاشخاص الطبيعيون او الاعتياديون من مزاولة الانشطة التجارية او التكنولوجية ، كاجراء وقائي لحماية النظام العام استنادا الى قواعد المسؤولية والمبادئ القانونية العامة

من خلال ما تقد يتضح لنا ان العقوبات والجزاءات تتوزع على جرائم الذكاء الاصطناعي بين عقوبات جنائية اصلية وبين تعويضات مدنية وتدابير ادارية ، مع ضرورة تطوير تشريعات وطنية متخصصة لمواكبة التقدم التكنولوجي بما يحمي المجتمع ويحافظ على الحقوق الفردية .

الخاتمة /

استعرض البحث السياسة الجزائية العراقية اتجاه جرائم الذكاء الاصطناعي موضحا التحديات التي تفرضها هذه الجرائم على الاطار القانوني التقليدي واكد البحث ان التكيف القانوني الصحيح ، للوقائع يمثل الاساس الذي تبني علية الجزاءات وان اي خطأ في التكييف يؤدي الى نتائج غير عادلة سواء في العقوبة الجنائية او التعويض المدني او التدابير الادارية ، كما ابرزت الدراسة اهمية تطوير التشريعات الوطنية لمواكبة التطور التكنولوجي مع الاستفادة من المعايير الدولية لحماية البيانات وتنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي

النتائج/

١-غياب نصوص متخصصة : بالرغم من وجود نصوص عامة في قانون العقوبات العراقي وقوانين الجرائم المعلوماتية الا ان ، هناك نقصا في التشريعات الخاصة بمعالجة الجرائم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي بشكل محدد ودقيق

٢-اهمية التكيف القانوني : التكييف القانوني يمثل الركيزة الاساسية لتطبيق الجزاءات اذ يحدد طبيعة الجريمة ونطاق العقوبة ، سواء كانت جنائية او مدنية او ادارية ،

٣-تنوع الجزاءات : السياسة الجزائية العراقية تتيح عقوبات متنوعة تشمل السجن ، والغرامات المالية ، ومصادرة الادوات او الالات ، والتعويض عن الاضرار والاجراءات الوقائية مثل سحب التراخيص ومنع مزاولة النشاط ، بما يعزز الحماية القانونية للمجتمع .

٤-ضرورة التوافق مع المعايير الدولية : من اجل ضمان فعالية الردع والحماية يحتاج القانون العراقي لمراجعة مستمرة لمواكبة معايير الاتحاد الاوربي مثل (GDPR)و(AI Act) وكذلك الاستفادة من تجارب القضاء الدولي في معالجة الجرائم الرقمية

٥-دور القضاء والفقه : الفقه والقضاء يلعبان دورا محوريا في تفسير وتطبيق النصوص ، وتكييف الجرائم المستحدثة بشكل يضمن تحقيق العدالة وحماية الحقوق الفردية .

التوصيات /

١-تشريع قانون خاص بجرائم الذكاء الاصطناعي يحدد المفاهيم والافعال المجرمة بدقة

٢-تعديل قواعد المسؤولية الجنائية لاستيعاب ادوار المبرمجين والمشغلين والكيانات الاعتبارية

٣-انشاء وحدات تحقيق جنائي متخصصة بجرائم التقنية والذكاء الاصطناعي داخل الاجهزة العدلية

٤-تعزيز القدرات الفنية في مجال جمع وتحليل الادلة الرقمية وتطوير خبرة قضائية متخصصة

٥-توقيع اتفاقيات تعاون دولي واقليمي لتبادل المعلومات والادلة المتعلقة بجرائم الذكاء الاصطناعي

٦-اطلاق برامج توعية وتثقيف للمجتمع حول استخدام الامن والمسؤول للذكاء الاصطناعي

٧-تضمن ضمانات حقوق الانسان في اي تشريع جديد ولا سيما ما يتعلق بالخصوصية وحرية التعبير

٨-تشكيل هيئة وطنية للحوكمة الاخلاقية لمتابعة استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجالات الحساسة

٩-اجراء تقييم دوري للسياسات الجزائية الخاصة بالذكاء الاصطناعي لتحديثها وفق تطور الجرائم والتقنيات

الهوامش

[١] د-سيد طنطاوي محمد ، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي والروبوت ، بحث منشور بالمركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ ٢٩/٢/٢٠٢٠ ، ص١

[٢] حسن عبد الحكم ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الجسمال دراسة مقارنه بين القانون الجنائي والفقة الاسلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والقانون ،طنطا ، ٢٠١٩، ص٣

[٣] د. محمد عبد المنعم عبد الخالق ، المفهوم المعاصر للعقوبة ، بدون دار النشر ، طبعة ٢٠٠٦ ، ص١٢ وما بعدها

[٤] الحنيطي ، محمد ، الجريمة المعلوماتية :دراسة مقارنة ، عمان ، دار الثقافة ، ٢٠٢٠ ، ص٢٨٠

[٥] سعيدة ، بوزون ، كيانات الذكاء الاصطناعي في فكر القانون الجنائي ، مجلة جامعة البليدة للعلوم القانونية ، ٢٠٢١ ، ص١٧٧

[٦] يشار الى مصطلح الذكاء الاصطناعي رسميا باسم الانظمة التي تعرض الذكاء السلوك من خلال تحليل بيئتهم واتخاذ الاجراءات –الى حد ما من الاستقلالية –لتحقيق اهداف محددة مثل البحث والتطوير التكنولوجي ، انترنيت الاشياء

[٧] جون مكارثي هو الاب الروحي للذكاء الاصطناعي ،وهو عالم امريكي يرجع له الفضل في اختيار لفظ الذكاء الاصطناعي واطلاقه على هذا العلم راجع الملف التعريفي https://nndb.com/peopie/006/000030913/accessed2apr.2019

[٨] د. اسامه حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية –دراسة مقارنة ،ط دار النهضة العربية ،الطبعة الاولى ،٢٠٠٩،ص٣

[٩] انظر شبكة المعلومات https://www.reaktor.com/work/artificial-intelligence,26/8/2021

[١٠] د. يحيى ابراهيم دهشان : المسؤولية الجنائية في جرائم الذكاء الاصطناعي ، ٢٠١٩،ص٥

[١١] د.عادل عبد النور بن عبد النور :مدخل الى علم الذكاء الاصطناعي . مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ،المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٥،ص٧

[١٢] dragon i ,m.& rospocher, article about :applied cognitive computing: challenges ,approaches.

[١٣] عبد الرزاق وهبه سيد احمد محمد ، المسؤولية المدنية عن اضرار الذكاء الاصطناعي ، دراسة مقارنة ، مجلة جيل للابحاث القانونية المعمقة ، العدد ٤٣، ٢٠٢٠

[١٤] د.علا السيد –تدفقات الكترونية في مرحلة المخاطر –مدرس الاقتصاد والتمويل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة تاريخ ٢٠١٤-١-١٠ ، نشر هذا المقال في دورية (اتجاهات الاحداث)الصادر عن مركز المستقبل ، العدد الثاني ،سبتمبر ،ص٢

[١٥] رضا متولي وهدان ، المسؤولية عن اضرار الحسابات الالي ، الاسس والضوابط ، دار الفكر القانوني ، مصر ، ٢٠١٥ ،ص٥٧

[١٦] محمد عبد المحسن المقاطع ، حماية الحياة الخاصة للافراد وضماناتها في مواجهة استخدام الحاسب الالي و دراسة تحليلية مقارنه للحق في الخصوصية وتطبيقاته في القانون الكويتي ،مطبوعات جامعة الكويت

[١٧] منى تركي الموسوي ، الخصوصية المعلوماتية واهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها و مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، جامعة بغداد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، ٢٠١٣ ،ص٦٩

[١٨] جمال محمد غيطاس ، مقال بعنوان الامن المعلوماتي والجرائم الالكترونية ،ادوات جديدة للصراع ،باحث ورئيس تحرير مجلة لغة مصر–الصادرة عن مؤسسة الاهرام ، محرر تكنولوجيا المعلومات بصحيفة الاهرام ، مقال نشر بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٢ على الموقع الاتي دخول في تاريخ ٢٠٢٥/٧/٤ الساع ٢ ضهرا http://studies.aljazeera.net/ar/issues/20122291322286529 60.htm

[١٩] حسن عبد الحكيم –المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الجسمال دراسة مقارنه بين القانون الجنائي والفقه الاسلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والقانون ، طنطا،٢٠١٩، ص٣

[٢٠] د.يحيى ابراهيم دهشان ، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي ، بحث منشور بمجلة الشريعة والقانون كلية القانون

[٢١] حسن عبد الحكم ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الجسمال ، مرجع سابق ، ص٣٩ وما بعدها

[٢٢] بتاريخ الثامن من يوليو ٢٠١٦ قامت الشرطة الامريكية في ولاية دالاس باستخدام ربوت يحمل عبوه ناسفة لقتل احد مطلقي النار اثناء حداث العنف المروع الذي وقع ليلة الجمعة (الثامن من يوليو ٢٠١٦) بولاية تكساس ما يعتبره العديد من خبراء القانون وغيرهم اول استخدام لمثل هذه التقنية من تقنيات الروبوت من قبل شرطة الولايات المتحدة وقتل خمسة من رجال الشرطة واصيب سبعة اخرون بالاضافة الى اثنين من المدنيين خلال مظاهرة احتجاج على مقتل ردجلين من اصل افريقي على ايدي الشرطة في مدن اخرى ، وقتل ميكاه جونسون *الرجل المشتبه باطلاقه النار على الضابط –بمتفجرات تم تفجيرها عن بعد بواسطة روبوت على اثر مواجهة وفضل للمفاوضات مع الشرطة ،

انظر في ذلك كارل سميث –مقاله بعنوان هل سنظل نعتبر الروبوتات ادوات بينما بينما يتم استخدامها للقتل ، تم نشرها بتاريخ ٩سبتمبر ،٢٠١٦ ، ص٢ وما بعدها

–frank douma:sera have palodicriminal liability issues created by autonomous ,52 santa rev.eric 1157

[٢٣] د. عبد العزيز محمد محسن ، الاكراه واثره في المسؤولية الجنائية في الفقة الاسلامي والقانون الوضعي دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية، ط٢٠٠٤ ،٢٣

[٢٤] عبد الرؤوف مهدي ، المسؤولية الجنائية عن جرائم الاقتصادية ، ط المدني ، ط١٩٧٦، ص١٦

[٢٥] د.محمد نجيب حسني ، قانون العقوبات القسم العام ، دار النهضة العربية ،طبعة ٢٠١٨ ، ص ٤٨٧ و د.فتوح عبدالله الشاذلي ، قانون العقوبات القسم العام ،دار المطبوعات الجامعية ، ط ٢٠١٧ ، ص٣٧٨

[٢٦] مجمع اللغة العربية بالقاهرة و المعجم الوسيط ، ط: دار الدعوة ، بدون سنة نشر ، ص٤١١

[٢٧] حسن عبد الحكيم ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الجسمال دراسة مقارنة بين القانون الجنائي والفقة الاسلامي ، مصدر سابق ، ص١٠

[٢٨] د. احمد مصطفى علي ، مسئولية الصيدلاني الجزائية عن أخطائه المهنية ، رسالة ماجستير جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠١ ، ص٢٠ ، ونراجع ذلك من خلال الرابط AP Simester,Avon Hirsch,Crimes,Harms,and Wrongs.On the principles of crimializatio,hart Publishing at

[٢٩] د . محمد علي سويلم ، المسؤولية الجنائية في ضوء السياسة الجنائية دراسة مقارنة بين التشريع والفقة والقضاء ، الطبعة الاولى ، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ، ٢٠١٤ ، ص٩ وما بعدها

[٣٠] د. احمد فتحي سرور ، الوسيط في شرح قانون العقوبات القسم العام ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٦ ،ص٣٨٧ وما بعدها

[٣١] د. محمود احمد طه ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، الجزء الثاني النظرية العامة للمسؤولية والجزاء الجنائي ، دار مطبعة النيل بالمنصورة ، ٢٠١٥ و ٢٣

[٣٢] د.سيد طنطاوي محمد ، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي والربوت ، بحث منشور بالمركز الديمقراطي العربي ، طبعه٢٠٢٠، ص٦٧

[٣٣] د. كارل سميث ، مقالة بعنوان هل سنظل نعتبر الربوتات مجرد ادوات بينما يتم استخدامها للقتل و ٢٠١٦ وص٨٠

[٣٤] د. نايف عبد الرحمن عبدالله العجلان ، نظام الي للتعرف على الوجه باستخدام طرق الذكاء الاصطناعي ، جامعة الملك سعود ، كلية الهندسة ، ٢٠١٦، ص٩٨

[٣٥] د. هلالي عبد اللاه احمد ، الجريمة ذات الظروف دراسة مقارنة بالفكر الجنائي الاسلامي ، مطبعة دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ، ص١٥٦

[٣٦] مصطفى شكيب ، اسرار الذاكرة والذكاء ، مركز كتب عربية للنشر والتوزيع ، لبنان بيروت ، طبعة ٢٠٠٧، ص٦٧

[٣٧] عبد المنعم البدراوي و المدخل لدراسة القانون ، دار النهضة العربية ، القاهره ، ١٩٧١ ، ص١٤٥

[٣٨] انظر ، قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ (المواد الخاصة بالسرقة والاختلاس)

[٣٩] عادل عبد العال ، الجرائم المعلوماتية ، دراسة مقارنه ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٥ ، ص٥٤

[٤٠] علي حيدر ، شرح المجلة (مجلة الاحكام العدليه) ج١ ، مطبعة دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص٢٩

[٤١] محمد حسين عبد العال ،نظرية التكيف القانوني في القانون المدني ، دار الجامعة الجديد ، الاسكندرية ، ٢٠١٠ و ص٦٧

[٤٢] عز الدين الدناصوري ، النظرية العامة للقانون ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٢١٢

[٤٣] عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد –نظرية الالتزام بوجه عام ، ج١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ص٧٨

[٤٤] عادل عبد العال ، مصدر سابق ، ص٥٤

[٤٥] عبد الفتاح عبد الباقي ، النظرية العامة للقانون الجنائي ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ ،ص٧٧

[٤٦] عادل عبد العال ، الجرائم المعلوماتية دراسة مقارنة ، مصدر سابق ، ص ١٤١

[٤٧] خالد عبد الفتاح ، الحماية الجنائية للمعلومات الالكترونية ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٢٠ ، ص٢٠٣

[٤٨] السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني ، مصدر سابق ، ص٧٠٥

قائمة المصادر

١–د. محمد عبد المنعم عبد الخالق ، المفهوم المعاصر للعقوبة ، بدون دار النشر ، طبعة ٢٠٠٦ ،

٢–الحنيطي ، محمد ، الجريمة المعلوماتية :دراسة مقارنة ، عمان ، دار الثقافة ، ٢٠٢٠ ،

٣–د. اسامه حسنين عبيد ، المراقبة الجنائية الالكترونية –دراسة مقارنة ،ط دار النهضة العربية ،الطبعة الاولى ٢٠٠٩،

٤–د. يحيى ابراهيم دهشان : المسؤولية الجنائية في جرائم الذكاء الاصطناعي ، ٢٠١٩

٥–د.عادل عبد النور بن عبد النور :مدخل الى علم الذكاء الاصطناعي . مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية ،المملكة العربية السعودية ،٢٠٠٥

٦–رضا متولي وهدان ، المسؤولية عن اضرار الحسابات الالي ، الاسس والضوابط ، دار الفكر القانوني ، مصر ،٢٠١٥

٧–محمد عبد المحسن المقاطع ، حماية الحياة الخاصة للافراد وضماناتها في مواجهة استخدام الحاسب الالي و دراسة تحليلية مقارنه للحق في الخصوصية وتطبيقاته في القانون الكويتي ،مطبوعات جامعة الكويت

٨–د. عبد العزيز محمد محسن ، الاكراه واثره في المسؤولية الجنائية في الفقة الاسلامي والقانون الوضعي دراسة م عبد الرؤوف مهدي ، المسؤولية الجنائية عن جرائم الاقتصادية ، ط المدني ، ط١٩٧٦، ص١٦

٩–)د.محمد نجيب حسني ، قانون العقوبات القسم العام ، دار النهضة العربية ،طبعة ٢٠١٨

١٠–د.فتوح عبدالله الشاذلي ، قانون العقوبات القسم العام ،دار المطبوعات الجامعية ، ط ٢٠١٧ ، دار النهضة العربية، ط٢٠٠٤

١١–د . محمد علي سويلم ، المسؤولية الجنائية في ضوء السياسة الجنائية دراسة مقارنة بين التشريع والفقة والقضاء ، الطبعة الاولى ، دار المطبوعات الجامعية الاسكندرية ، ٢٠١٤

١٢–د. احمد فتحي سرور ، الوسيط في شرح قانون العقوبات القسم العام ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٦

١٣–د. محمود احمد طه ، شرح قانون العقوبات القسم العام ، الجزء الثاني النظرية العامة للمسؤولية والجزاء الجنائي ، دار مطبعة النيل بالمنصورة ، ٢٠١٥

١٤–نايف عبد الرحمن عبدالله العجلان ، نظام الي للتعرف على الوجه باستخدام طرق الذكاء الاصطناعي ، جامعة الملك سعود ، كلية الهندسة ، ٢٠١٦

١٥– د. هلالي عبد اللاه احمد ، الجريمة ذات الظروف دراسة مقارنة بالفكر الجنائي الاسلامي ، مطبعة دار النهضة العربية ، ١٩٨٦ ،

١٦– مصطفى شكيب ، اسرار الذاكرة والذكاء ، مركز كتب عربية للنشر والتوزيع ، لبنان بيروت ، طبعة ٢٠٠٧،

١٧–عبد المنعم البدراوي و المدخل لدراسة القانون ، دار النهضة العربية ، القاهره ، ١٩٧١ ،

١٨– انظر ، قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ (المواد الخاصة بالسرقة والاختلاس)

١٩– عادل عبد العال ، الجرائم المعلوماتية ، دراسة مقارنه ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٥

٢٠-محمد حسين عبد العال ،نظرية التكيف القانوني في القانون المدني ، دار الجامعة الجديد ، الاسكندرية ، ٢٠١٠

٢١- عز الدين الدناصوري ، النظرية العامة للقانون ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٨ ،

٢٢- عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد -نظرية الالتزام بوجه عام ، ج١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت

٢٣-خالد عبد الفتاح ، الحماية الجنائية للمعلومات الالكترونية ، دار الفكر الجامعي ، ٢٠٢٠

رسائل والاطاريح/

١-حسن عبد الحكم ، المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الجسمال دراسة مقارنه بين القانون الجنائي والفقة الاسلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والقانون ،طنطا ، ٢٠١٩

٢-حسن عبد الحكيم -المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الجسمال دراسة مقارنه بين القانون الجنائي والفقه الاسلامي ، رسالة ماجستير ، كلية الشريعة والقانون ، طنطا،٢٠١٩

٣-د. احمد مصطفى علي ، مسئولية الصيدلاني الجزائية عن أخطائه المهنية ، رسالة ماجستير جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠٠١

البحوث والمقالات/

١-د-سيد طنطاوي محمد ، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي والروبوت ، بحث منشور بالمركز الديمقراطي العربي ، بتاريخ ٢٩/٢/٢٠٢٠

٢-سعيدة ، بوزون ، كيانات الذكاء الاصطناعي في فكر القانون الجنائي ، مجلة جامعة البليدة للعلوم القانونية ، ٢٠٢١

٣-عبد الرزاق وهبه سيد احمد محمد ، المسؤولية المدنية عن اضرار الذكاء الاصطناعي ، دراسة مقارنة ، مجلة جيل للابحاث القانونية المعمقة ، العدد ٤٣

٤-د.علا السيد -تدفقات الكترونية في مرحلة المخاطر -مدرس الاقتصاد والتمويل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة تاريخ ٢٠١٤-١-١٠ ، نشر هذا المقال في دورية (اتجاهات الاحداث)الصادر عن مركز المستقبل ، العدد الثاني ،سبتمبر

٥-د.يحيى ابراهيم دهشان ، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي ، بحث منشور بمجلة الشريعة والقانون كلية القانون

٦-د.سيد طنطاوي محمد ، الجوانب القانونية للذكاء الاصطناعي والربوت ، بحث منشور بالمركز الديمقراطي العربي ، طبعه٢٠٢٠

٧-د. كارل سميث ، مقالة بعنوان هل سنظل نعتبر الربوتات مجرد ادوات بينما يتم استخدامها للقتل و ٢٠١٦

٨-جمال محمد غيطاس ، مقال بعنوان الامن المعلوماتي والجرائم الالكترونية ،ادوات جديدة للصراع ،باحث ورئيس تحرير مجلة لغة مصر-الصادرة عن مؤسسة الاهرام ، محرر تكنولوجيا المعلومات بصحيفة الاهرام ، مقال نشر بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٢

المواقع الالكترونية /

١-انظرشبكةالمعلومات https://www.reaktor.com/work/artificial-intelligence,26/8/2021

٢-جون مكارثي هو الاب الروحي للذكاء الاصطناعي ،وهو عالم امريكي يرجع له الفضل في اختيار لفظ الذكاء الاصطناعي واطلاقه على هذا العلم راجع الملف التعريفي https://nndb.com/peopie/006/000030913/accessed2apr.2019

List of Sources

-١Dr. Muhammad Abdul-Munim Abdul-Khaliq, The Contemporary Concept of Punishment, no publisher, 2006 edition

-٢Al-Hunaity, Muhammad, Cybercrime: A Comparative Study, Amman, Dar Al-Thaqafa, 2020

-٣Dr. Osama Hassanein Obeid, Electronic Criminal Surveillance – A Comparative Study, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, First Edition, 2009

-٤Dr. Yahya Ibrahim Dahshan: Criminal Responsibility in Artificial Intelligence Crimes, 2019

-٥Dr. Adel Abdul-Nour Bin Abdul-Nour: Introduction to Artificial Intelligence. King Abdulaziz City for Science and Technology, Kingdom of Saudi Arabia, 2005

-٦Reda Metwally Wahdan, Liability for Damages Caused by Computer Accounts: Principles and Controls, Dar Al-Fikr Al-Qanuni, Egypt, 2015

-٧Muhammad Abdul Mohsen Al-Muqati, Protecting Individuals' Privacy and its Guarantees in the Face of Computer Use: A Comparative Analytical Study of the Right to Privacy and its Applications in Kuwaiti Law, Kuwait University Publications

-٨Dr. Abdul Aziz Muhammad Muhsin, Coercion and its Impact on Criminal Responsibility in Islamic Jurisprudence and Positive Law: A Study by Abdul Raouf Mahdi, Criminal Responsibility for Economic Crimes, Civil Edition, 1976, p. 16

-٩Dr. Muhammad Najib Husni, Penal Law, General Section, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2018 Edition

-١٠Dr. Fatouh Abdullah Al-Shazli, Penal Law, General Section, University Press, 2017 Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2004 Edition

-١١Dr. Muhammad Ali Suwailim, Criminal Responsibility in Light of Criminal Policy: A Comparative Study Between Legislation, Jurisprudence, and the Judiciary, First Edition, University Press, Alexandria, 2014

-١٢Dr. Ahmed Fathi Surur, The Intermediate Guide to Explaining the Penal Law, General Section, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 2016

-١٣Dr. Mahmoud Ahmed Taha, Explanation of the Penal Code, General Section, Part Two: General Theory of Responsibility and Criminal Sanction, Nile Press, Mansoura, 2015

-١٤Nayef Abdul Rahman Abdullah Al-Ajlan, Facial Recognition System Using Artificial Intelligence Methods, King Saud University, College of Engineering, 2016

-١٥Dr. Hilali Abdallah Ahmed, Crime with Circumstances: A Comparative Study with Islamic Criminal Thought, Dar Al-Nahda Al-Arabiya Press, 1986.

-١٦Mustafa Shakib, Secrets of Memory and Intelligence, Arab Books Center for Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon, 2007 edition.

-١٧Abd Al-Munim Al-Badrawi, Introduction to the Study of Law, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 1971.

-١٨See, Iraqi Penal Code No. 111 of 1969 (Articles related to Theft and Embezzlement.(
-١٩Adel Abd Al-Aal, Cybercrimes: A Comparative Study, University Press, Alexandria, 2015.
-٢٠Muhammad Hussein Abd Al-Aal, The Theory of Legal Adaptation in Civil Law, Dar Al-Jami'a Al-Jadeed, Alexandria, 2010.
-٢١Ezz El-Din Al-Danasouri, The General Theory of Law, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1998. 22- Abd al-Razzaq al-Sanhuri, The Mediator in Explaining the New Civil Law – The Theory of Obligation in General, Vol. 1, Al-Halabi Legal Publications, Beirut
-٢٣Khalid Abd al-Fattah, Criminal Protection of Electronic Information, Dar al-Fikr al-Jami'i, 2020
Theses and Dissertations/
-١Hassan Abd al-Hakim, Criminal Liability for Crimes Committed by the Body: A Comparative Study between Criminal Law and Islamic Jurisprudence, Master's Thesis, Faculty of Sharia and Law, Tanta, 2019
-٢Hassan Abd al-Hakim – Criminal Liability for Crimes Committed by the Body: A Comparative Study between Criminal Law and Islamic Jurisprudence, Master's Thesis, Faculty of Sharia and Law, Tanta, 2019
-٣Dr. Ahmed Mustafa Ali, The Pharmacist's Criminal Liability for Professional Errors, Master's Thesis, University of Mosul, Iraq, 2001
Research and Articles:
-١Dr. Sayed Tantawi Muhammad, The Legal Aspects of Artificial Intelligence and Robotics, Research published by the Arab Democratic Center, February 29, 2020
-٢Saida Bouzoun, Artificial Intelligence Entities in Criminal Law Thought, University of Blida Journal of Legal Sciences, 2021
-٣Abdul Razzaq Wahba Sayed Ahmed Muhammad, Civil Liability for Artificial Intelligence Damages: A Comparative Study, Jeel Journal for In-Depth Legal Research, Issue 43
-٤Dr. Ola El-Sayed, Electronic Flows in the Risk Phase, Lecturer of Economics and Finance, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, January 10, 2014. This article was published in the journal "Trends of Events" issued by the Future Center, Issue 2, September
-٥Dr. Yahya Ibrahim Dahshan, Criminal Liability for Artificial Intelligence Crimes Research published in the Journal of Sharia and Law, Faculty of Law
-٦Dr. Sayed Tantawi Muhammad, The Legal Aspects of Artificial Intelligence and Robotics, research published by the Arab Democratic Center, 2020 edition
-٧Dr. Carl Smith, article titled "Will We Still Consider Robots as Mere Tools While They Are Being Used to Kill?", 2016
-٨Gamal Mohamed Ghitas, article titled "Information Security and Cybercrimes: New Tools for Conflict," Researcher and Editor-in-Chief of the Egyptian Language Magazine - published by Al-Ahram Foundation, Information Technology Editor at Al-Ahram Newspaper, article published on 2012/12/23
Websites/
-١See the Internet of Things: https://www.reaktor.com/work/artificial-intelligence, 26/8/2021

٢-John McCarthy is the father of artificial intelligence. He is an American scientist credited with choosing the term "artificial intelligence" and applying it to this field. See the profile: https://nndb.com/peopie/006/000030913/accessed2apr.2019